

مذكرة رئيس الجمهورية قبل اجتماع بمنزله  
لمناقشة مشاريع السنة الأولى لخطة السنوات الخمس  
في ٢٦ ابريل ١٩٦١

السيد علي صبري

السيد علي صبري  
مذكرة رئيس الجمهورية  
الواردة في ٢٦ ابريل ١٩٦١  
م

ترسل هذه المذكرة الى الأسماء  
الواردة فيها، وترد لي المسودة.  
جمال

سري

مذكرة رئيس الجمهورية

السيد عبد اللطيف البغدادي نائب ...  
السيد عبد الحكيم ...  
السيد حسين الشافعي ...  
" كمال حسين ...  
" القيسوني ...  
" علي صبري ...  
" عزيز صدقي ...  
" حسن عباس زكي ...  
يعقد اجتماع في منزل الرئيس يوم السبت ... ابريل  
الساعة ١٨٠٠ ليبحث الآتي:  
بالرجوع الى اطار الخطة، وخطة السنوات الخمس، وما  
تم تنفيذه في مشاريع السنة الأولى حتى الآن؛ يستدعي  
الأمر بحث المواضيع الآتية:  
أولاً : خطتنا التجارية - الاستيراد والتصدير، وموقف  
النقد الأجنبي (العملة الصعبة) اللازم لتنفيذ الخطة،

السيد عبد اللطيف البغدادي نائب ...  
السيد عبد الحكيم ...  
السيد حسين الشافعي ...  
" كمال حسين ...  
" القيسوني ...  
" علي صبري ...  
" عزيز صدقي ...  
" حسن عباس زكي ...  
يعقد اجتماع في منزل الرئيس يوم السبت ... ابريل  
الساعة ١٨٠٠ ليبحث الآتي:  
بالرجوع الى اطار الخطة، وخطة السنوات الخمس، وما  
تم تنفيذه في مشاريع السنة الأولى حتى الآن؛ يستدعي  
الأمر بحث المواضيع الآتية:  
أولاً : خطتنا التجارية - الاستيراد والتصدير، وموقف  
النقد الأجنبي (العملة الصعبة) اللازم لتنفيذ الخطة،

للزيتس

ولتأثر المواد الخام للصناعة وقطع  
الغيار، وبأقى المطالب الأخرى.  
وكذلك الميزان التجارى مع الدول المختلفة،  
وتفصيل الاستيراد من أول يوليو ٦٠ حتى الآن،  
وميزان المدفوعات، وكذلك الزيادة أو العجز فى  
الصادرات.

ثانياً : القروض والتسهيلات الائتمانية واستخدامها.

ثالثاً : العمالة؛ كيف يمكن استخدام الفائض فى قوة  
العمل؟ وهذا الفائض يبلغ أكثر من مليون، وبعد  
تنفيذ الخطة سيزيد الى مليون و ٢٥٠ ألف؛ الأمر  
الذى يدعو الى القلق.

ثانياً : العمال كونه يتكهن بتنازل  
الفائض من سنة العمل - وهذا  
الناقص يتبع لتسليمه - وبعبارة  
تتعلق بالزيادة - يتبع بمقتضى  
للمرور سنة الف -

ولتأثر المواد الخام للصناعة وقطع  
الغيار، وبأقى المطالب الأخرى.  
وكذلك الميزان التجارى مع الدول المختلفة،  
وتفصيل الاستيراد من أول يوليو ٦٠ حتى الآن،  
وميزان المدفوعات، وكذلك الزيادة أو العجز فى  
الصادرات.

ثانياً : القروض والتسهيلات الائتمانية واستخدامها.

ثالثاً : العمالة؛ كيف يمكن استخدام الفائض فى قوة  
العمل؟ وهذا الفائض يبلغ أكثر من مليون، وبعد  
تنفيذ الخطة سيزيد الى مليون و ٢٥٠ ألف؛ الأمر  
الذى يدعو الى القلق.

للزيتس

الذرى انهم يعمدوا العمل  
قدرة الخطة انهم يعمدوا  
الزيادة من العمال ١٣٪  
سنة ما انهم يعمدوا حوالي ٨٨  
بعبارة تنفيذ الخطة  
رغم انهم يعمدوا حوالي ٤٣  
بعبارة تنفيذ الخطة  
ولكنه يتبع من الخطة انهم يعمدوا  
العمل بل سنة  
يتبع من الخطة انهم يعمدوا  
المقرب من تنفيذ الخطة ٣٦٪  
ولكنه انهم يعمدوا من الاجور  
تناسب مع زيادة الدخل  
فقال انهم يعمدوا بالاجور  
الدخل ٥٩ مليون  
الاجور ٩٩ مليون  
وهو انهم يعمدوا من الدخل ٤٤٪  
وهو انهم يعمدوا من الدخل ٤٤٪  
ما يقرب من ٥٤ مليون جنيه

وقد لاحظت أن الخطة تهدف الى زيادة عدد  
العمال ١٣٪. سيزيد عمال الصناعة حوالي ٨٨  
ألف بعد تنفيذ الخطة، وسيزيد عمال الزراعة  
حوالى ٣٠٠ ألف بعد تنفيذ الخطة، ولكن ستبقى  
مشكلة الفائض فى قوة العمل، بل ستزيد.

رابعاً : يتضح من الخطة أن الزيادة فى الدخل القومى  
بعد تنفيذها ستكون ٣٦٪، ولكن الزيادة فى  
الأجور لن تتناسب مع زيادة الدخل؛ فمثلاً  
الصناعة والكهرباء:

الدخل سنة ٥٩	٣١٢ مليون.
الأجور سنة ٥٩	٩٩ مليون.

أى أن نسبة الأجور الى الدخل ٣٢٪.

وفى سنة ١٩٦٤ سيزيد الدخل من الصناعة  
ما قيمته ٢٠٤ مليون جنيه؛ أى ٦٥٪ من الدخل

للرئيس  
 سنة ١٩٥٩  
 نسبة الأجر ستزيد فقط بمقدار ٣١ مليون جنية.  
 والمطلوب تحقيق عمالة كاملة لكل القوى العاملة في مصر؛ أي خلق عمل لمليون فرد، كذلك اعادة النظر في نسبة الأجر الى الدخل القومي، بحيث تزداد الى ٥٠٪، ثم ٥٥٪، ثم ٦٠٪.

سنة ١٩٥٩، ولكن الأجر ستزيد فقط بمقدار ٣١ مليون جنية.  
 والمطلوب تحقيق عمالة كاملة لكل القوى العاملة في مصر؛ أي خلق عمل لمليون فرد، كذلك اعادة النظر في نسبة الأجر الى الدخل القومي، بحيث تزداد الى ٥٠٪، ثم ٥٥٪، ثم ٦٠٪.



اجتماع مجلس الوزراء بقصر القبة ١٩٥٨/٥/٢٤